تقرير

خليل حرب
khalilharb66@gmail.com

ما من منتصر حاسم في انتخابات العراق المعركة بدأت الآن: كيف ستتصرّف واشنطن؟

الانتخابات العراقية لم تفرز منتصرا وحيدا. المعركة الفعلية للانتخابات، بغض النظر عن عدد المقاعد، تتمثل في التحالفات التي ستتبلور تباعا، وهي التي ستحدد الاجابات عن اسئلة عدة، تبدأ بمن سيشكل "الكتلة الاكبر"، ومن سيكلف بتشكيل الحكومة الجديدة، وصولا الى ادوار واشنطن وطهران في صياغة الحياة السياسية للسنوات الـ 4 المقبلة

حملت الانتخابات البرلمانية العراقية في 11 تشرين الثاني 2025، وهي الانتخابات السادسة من نوعها منذ اقرار دستور العام 2005 عددا من النتائج الجديدة والتي لم تكن متوقعة، لكنها ابقت خريطة توازن القوى الكبرى على ما هي عليه تقريبا، في حين سجلت الانتخابات نسبة اقتراع، وان لم تكن قياسية، الا انها اعلى (56%) مما كان يتوقعه الجميع، واكبر مما سجل في انتخابات العام 2021.

مهما كانت نتائج القوى والقوائم المتنافسة، فان العملية السياسية بدات فورا وستكون على مراحل متعددة، ولا يستبعد المراقبون ان تطول لشهور عدة، مع موعد تقريبي، وليس رسميا، في آذار العام 2026، للانتهاء منها واعلان تشكيل الحكومة الجديدة.

يعتبر العديد من المحللين ان المعركة السياسية الحقيقية تبدأ بمجرد اعلان اغلاق صناديق الاقتراع وصدور النتائج، وليس خلال معركة التنافس الانتخابي نفسها. لا يزال كابوس ما بعد انتخابات 2021 ماثلا امام العراقيين، حيث استطالت المفاوضات والتجاذبات والصراعات، وبلغت مرحلة الاشتباك العسكري بين المتنافسين، بعدما حاول زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر الاستفراد بما يمكن تسميته "الخيار الشيعي" لتشكيل حكومة لا تشاركه فيها قوى شيعية اخرى، بالتحالف مع قوتين سنية وكردية.

وقد تسبب ذلك الصراع وقتها، اضافة الى مقتل واصابة العشرات، بما في ذلك في محيط مقر المحكمة العليا التي حاول الصدريون محاصرتها، في صدور قرار مستعجل من السيد الصدر في اللحظة الاخيرة بإخلاء مناصريه للساحات، تلاه اعلان استقالة نواب التيار الصدري الفائزين وخروجهم من البرلمان، ثم اعلان انسحاب الصدريين بالكامل من العملية السياسية، لتبدأ بعدها مرحلة جديدة من المساومات والمفاوضات بين الكتل الشيعية والسنية والكردية الاخرى، حيث انتهت بتكليف محمد شياع السوداني تشكيل الحكومة في العام 2022، اي بعد نحو عام على الانتخابات.

> **المعركة بدأت بعد الانتخابات ونسبة الاقبال تخطت 65%**

كان الصدر وقتها هو الفائز الاول وخاض المجازفة المتعثرة، والان انه السوداني الذي نالت قائمته "الاعمار والتنمية" اكثر من 1.3 مليون صوت اي حوالى 11% من مجموع الاصوات، وحصد 46 مقعدا. لكن السوداني لن تكون امامه فرصة ليكرر "غلطة" الصدر، ذلك ان حكما قضائيا صدر بعدها في ذلك الوقت مفاده ان مَن يتم تكليفه بتشكيل الحكومة لا يكون من تفوز قائمته بأعلى الاصوات، وانما بمن تسميه "الكتلة الاكبر" التي تتشكل اطرافها من قوائم ممثلة في البرلمان الجديد، قررت ان تتحالف سوية بعد صدور النتائج.

بهذا المعنى، فان ائتلاف "الاعمار والتنمية" بزعامة السوداني، لا يمتلك الان حق تسمية المرشح، وبالتالي، عليه ان يأمل، ان القوائم الشيعية الاخرى ستقتنع به كمرشح لتشكيل الحكومة، الا اذا ارتأت تكليف شخصية شيعية اخرى بدلا منه.

ومعلوم ان القوى الشيعية الاخرى، نالت الارقام التالية: ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي (30 مقعدا)؛ وكتلة صادقون بزعامة قيس الخزعلي (27 مقعدا بعدما كانت 9 مقاعد)؛ كتلة بدر بزعامة هادي العامري (18مقعدا بعدما كانت 13)؛ وقوى الدولة بزعامة عمار الحكيم (18 مقعدا بعدما كانت 4 مقاعد)، وهو ما يعني ان القوى الشيعية عموما الى جانب كتلة السوداني، جمعوا 197 مقعدا (كانت 180 مقعدا في الانتخابات الماضية)، اما كتلة حقوق التابعة لكتائب حزب الله فقد حافظت على مقاعدها الـ6، وحقق "تحالف الاساس" بزعامة محسن المندلاوي اول دخول الى البرلمان بـ8 مقاعد، بينما دخل "تحالف خدمات" بزعامة شبل الزيدي بـ8 مقاعد. ومعلوم ان العديد من هذه القوى تربطها علاقات قوية بإيران.

تشكل هذه المقاعد "الشيعية" هامشا مريحا يتخطى 165 مقعدا المطلوبين للأغلبية البرلمان المؤلف من 329 مقعدا، ولتأمين ترشيح شخصية يتم التوافق عليها اولا بين الشيعة انفسهم، ثم بين الشيعة وكل من السنة والاكراد بمن تمثلهم من قوائم وتحالفات داخل البرلمان.

لكن المرجح هو ان تسمية المرشح قد تستغرق اسابيع. فهناك اولا البرلمان الحالي مستمر بولايته الدستورية حتى 8 كانون الثاني 2026، مما يؤخر انعقاد البرلمان الجديد. ومن المفترض ايضا ان يدعو رئيس الجمهورية، مجلس النواب الى عقد اجتماع خلال 15 يوما من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات، بحيث يرأس الاجتماع اكبر النواب سنا، ثم ينتخب رئيس مجلس النواب ونائبان له، على أن تبدأ عملية الترشح لرئاسة الجمهورية، فيما ينتخب الرئيس العراقي خلال 30 يوما اعتبارا من الجلسة الاولى

صوت واحد!

سجلت الانتخابات العراقية ظاهرة غريبة، حيث حصل 49 مرشحا من مختلف المناطق، على صوت واحد فقط لكل منهم.

للبرلمان، ثم في غضون 15 يوما من انتخابه، يكلف رئيس الجمهورية الجديد مرشح الكتلة الاكبر لتشكيل الحكومة، واذا فشل في مهمته خلال 30 يوما، فان رئيس الجمهورية يكلف مرشحا آخر.

التحدي الابرز كما يكاد يتفق عليه الخبراء والمحللون، يتعلق بالمدى وحجم النفوذ والدور الذي يمكن ان تقوم به الولايات المتحدة في هذه المرحلة. فاذا كانت تسعى الى المضي قدما في سياسة "الضغط الاقصى" على ايران، فإنها بذلك تقصر رؤيتها الى العراق من خلال منظارها الايراني، وستغلب هواجسها الايرانية على مصالح العراق نفسه، وهذا ما قد يمثل خطأ استراتيجيا في نظر كثيرين.

تحتكم واشنطن، بدافع من اللوبيات الاميركية المعادية لايران، والضغوط الاسرائيلية، الى فكرة مفادها ان العراق يمثل مساحة لمبارزة النفوذ الايراني، وهي بذلك تتجاهل الكثير من الخصوصيات العراقية، وتشابكاته الداخلية، سياسيا، اجتماعيا ودينيا، وتتجاهل تداخل هذه الخصوصيات مع "الجار الايراني" تاريخيا، ويقودها ذلك بطبيعة الحال الى انتهاج سياسات تضييق وضغوط وتهديد ضد بغداد.

الفكرة تكمن في ان واشنطن لو ارادت التعامل مع نتائج الانتخابات العراقية فقط من خلال بوابة امكانات الضغط على ايران، فان ذلك سيقودها الى عداء مع قوى عدة داخل المجتمع العراقي، وخصوصا احد مكوناته الرئيسية المتمثلة بالشيعة، وقوى اخرى متجانسة معها وطنيا. ويستعيد كثيرون تصريحات لوزير الخارجية العراقي فؤاد حسين قبل ◄

الانتخابات، كشف فيها ان ادارة دونالد ترامب ابلغت المسؤولين العراقيين بأن القوى المدعومة من طهران، والمصنفة بعضها اميركيا كمنظمات "ارهابية"، لا يمكنها ان تكون طرفا في الحكومة الجديدة.

تزامن ذلك مع ضغوط وتهديدات اميركية مباشر استخدمت ضد حكومة بغداد، مما عرقل نقاشات كانت تجري داخل البرلمان العراقي لاقرار قانون جديد يتعلق بالحشد الشعبي وتنظيمه ودوره ودمجه بشكل اكبر في مؤسسات الدولة الامنية والعسكرية، وذلك بدوافع المنطق الاميركي نفسها، بأن الحشد يضم فصائل وقوى مدعومة من ايران، ويجب الا تفتح الدولة لهم ابوابها بالاندماج فيها.

بهذا المنطق السائد ودلالاته الاخرى كثيرة، فان العملية الشاقة لتشكيل تحالف يفضي الى ترشيح اسم لرئاسة الحكومة، قد تطول فيما لو قرر الاميركيون، استغلال الانتخابات، لممارسة المزيد من التضييق على ايران، من البوابة العراقية، وبطبيعة الحال، التضييق على الاحزاب والسياسيين العراقيين انفسهم، والذي يعني ايضا ابتزاز نواب البرلمان المنتخبين من الشعب، لترهيبهم فعليا من اتخاذ قرارات قد لا تراها واشنطن في صالح سياستها الاقليمية. ماذا يعني ذلك فعليا؟ يعني ان قوى مثل عصائب اهل الحق وكتائب حزب

بالارقام

خاض الانتخابات 7 آلاف و743 مرشحا، بينهم 5 آلاف و496 رجلا، و2247 امرأة، لاختيار 329 نائبا.

الله وحتى منظمة بدر الى جانب قيادات معينة داخل الحشد الشعبي (وهو في المناسبة جهاز رسمي بموجب قرارات الحكومة) سيكون محظورا عليها العمل السياسي في اطار مفاوضات تشكيل الحكومة وترشيح شخصيات من صفوفها لتولي مناصب وزارية.

لهذا، فان الموقف الاميركي يمثل عرقلة واضحة لمسارات التفاوض والتسويات العراقية. وبينما تتعامل مع العراق بوصفه ساحة لتصفية الحسابات مع ايران، واستكمال الضغط عليها، فان المراقبين يعتبرون ايضا ان الموقف الاقصائي الاميركي، قد يشكل خدمة تصب في صالح السوداني نفسه.

فمن المعلوم ان قوى اساسية داخل "الاطار التنسيقي" الذي اتى بالسوداني رئيسا للوزراء قبل 3 اعوام، ووفر له الغطاء السياسي والبرلماني، صارت الان معارضة او متحفظة عن تعبيد الطريق امامه للعودة الى رئاسة الحكومة لولاية ثانية، خصوصا انه خرج من كنف "الاطار التنسيقي" في الانتخابات وشكل قائمته الانتخابية الخاصة، وهي ربما تخشى من ان تشكل عودته الى رئاسة الحكومة، فرصة اضافية امامه لتعزيز قوته السياسية والشعبية.

هناك معلومات عديدة تتحدث عن ان شخصيات داخل "الاطار التنسيقي" تعارض اعادة تسمية السوداني، لكن ذلك ليس محسوما حتى الان، ويتم تداول

مجموع المقاعد

القوائم الشيعية حصلت على 187 مقعدا من مجموع المقاعد العامة، متضمنة بعض المقاعد ضمن القوائم السنية.
القوائم السنية نالت 77 مقعدا
القوائم الكردية حصلت على 56 مقعدا
الايزيديون: مقعد واحد
المسيحيون من خلال "كوتا"
الاقليات: 5
الاكراد الفيليين: مقعد واحد
الشبك: مقعد واحد
الصابئة المندائيين: مقعد واحد

اسماء عدة لاحتمال تولي المنصب، من بينها نوري المالكي وحميد الشطري (رئيس المخابرات). ومن شأن الضغوط الاميركية على الفصائل المقربة من ايران، ان تقلص من قدرتها على المناورة في طرح مرشحها، مما قد يشكل فرصة مؤاتية للسوداني للدفع قدما بحظوظه.

يمثل هذا السيناريو مخاطرة قد تقود الى اطالة مرحلة التفاوض السياسي، وتمدد الجمود السياسي وربما التوتر بين القوى المختلفة، خصوصا ايضا اذا ما سعت واشنطن الى اقناع قوى شيعية وكردية وسنية اخرى في تبني وجهة نظرها بمنع مشاركة "حلفاء" ايران المباشرين في مجلس الوزراء الجديد.

لكن المتفائلين يرون في المقابل، انه في حال اختارت كل من واشنطن وطهران سياسة التهدئة كتعبير عن رغبتهما في تحقيق تقدم حول الملفات الملتهبة بينهما، بما في ذلك القضية النووية الايرانية، وقضية دور ادارة ترامب في الحرب "الخادعة" التي شاركت فيها ضد الايرانيين في حزيران الماضي الى جانب اسرائيل، فان ذلك قد ينعكس مباشرة بشكل ايجابية على تقدم العملية السياسية في بغداد، ويسهل الطريق، وربما يسرعه، امام انجاح مفاوضات تشكيل الحكومة وقيادة العراق للسنوات الاربع المقبلة.

ولا يستبعد مراقبون ايضا ان تشجع واشنطن - وطهران - صيغة انضمام الكتل البرلمانية الكبرى الى تحالف واحد، لتقديم مرشح مغطى بتحالف برلماني فضفاض، من جانب "الاطار التنسيقي" وحزب تقدم السني بقيادة محمد الحلبوسي، وتحالف السوداني، والحزبين الكرديين، الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، بما يعكس الاجماع الوطني، في مرحلة دقيقة تنتظر العراق، داخليا واقليميا.